الأمم المتحدة

S/PRST/2021/10



Distr.: General
19 May 2021
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في 19 أيار/مايو 2021، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا"، ووفقا للإجراء المتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والوارد في S/2020/273، أصدر رئيس مجلس الأمن البيان التالي باسم المجلس:

"يعيد مجلس الأمن تأكيد مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين واستعداده للسعي إلى تحقيق السلام المستدام في جميع الحالات قيد نظره،

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الأثر المدمر الذي خلفته جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي كانت لها مضاعفات اجتماعية واقتصادية وسياسية وإنسانية وأمنية بليغة، وزادت في تفاقم الدوافع الكامنة حاليا وراء النزاعات في أفريقيا،

"ويشدد مجلس الأمن على أن مكافحة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها على نحو مستدام يتطلبان مزيدا من التعاون والتضامن على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، واستجابة دولية منسقة وجامعة وشاملة على الصعيد العالمي تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور تنسيقي رئيسي،

"ويعرب مجلس الأمن عن تقديره لجهود الدول الأعضاء في التصدي للجائحة ويثني على دور الريادة الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي في الاستجابة لها في أفريقيا حتى الآن. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة تقديم مزيد من الدعم إلى البلدان الأفريقية، ولا سيما البلدان المتضررة من النزاعات، وإلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من أجل التعافي من الجائحة وإعادة البناء على نحو أفضل بطريقة أكثر عدلا ومساواة وإنصافا وشمولا، بسبل منها توفير الإمدادات الطبية اللازمة، بما يشمل الاختبارات الآمنة والفعالة، والعلاجات واللقاحات ودعم البلدان الأفريقية في تعزيز نظمها الصحية،

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من أن أفريقيا لم تتلق سوى 2 في المائة من جميع اللقاحات التي أعطيت على الصعيد العالمي، ويؤكد من جديد ضرورة التمكين من الحصول المنصف على خدمات تشخيص الإصابة بفيروس كوفيد-19 وعلى ما يلزمها من علاج وأدوية ولقاحات جيدة وآمنة وناجعة وميسورة التكلفة للجميع، بمن في ذلك الأكثر ضعفا، إلى جانب تقديم الدعم من أجل تعزيز النظم الصحية لكفالة التنفيذ الفعال ويدعو إلى مواصلة التبرع المتزايد



210521 200521 21-06606 (A)



والمتسارع بجرعات آمنة وفعالة من اللقاح من الاقتصادات المتقدمة النمو وجميع البلدان القادرة على القيام بذلك للبلدان الأفريقية المحتاجة، ولا سيما من خلال مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومرفق كوفاكس وغيره من اللوازم والمساعدة ذات الصلة حسب الاقتضاء، ويشيد بجهود الدول الأعضاء في هذا الصدد،

”ويسلّم مجلس الأمن بالمناقشات الجارية فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى التنازل عن حقوق حماية الملكية الفكرية للقاحات المضادة لكوفيد-19 ضمن إطار منظمة التجارة العالمية ذي الصلة وتيسير التجارة العالمية دعما لتوفير إمكانية الحصول على اللقاحات لكل من يحتاج إليها، بما في ذلك البلدان الأفريقية، ويشدد كذلك على ضرورة تحسين توافر المواد الخام ودعم النقل الطوعي للتكنولوجيا والدراية بشروط متفق عليها بصورة متبادلة من أجل زيادة القدرة الإنتاجية،

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية معالجة الأسباب الجذرية الأساسية للنزاعات ودوافعها في أفريقيا، ويدعو جميع أصحاب المصلحة إلى تكثيف جهودهم من أجل تحقيق الأهداف المحددة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030،

”ويرحب مجلس الأمن بتصميم الاتحاد الأفريقي على تخليص أفريقيا من النزاعات وتهيئة الظروف المواتية لنمو القارة وتنميتها وتكاملها على النحو الذي يلخصه هدفها المتمثل في إسكات البنادق في أفريقيا،

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا أن من أجل تقديم الدعم إلى بلد ما ليخرج من نزاع مسلح على نحو مستدام، لا بد من اتباع نهج شامل ومتكامل يراعي الترابط بين الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية وأنشطة حقوق الإنسان وسيادة القانون ويعززه، ويعالج الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك من خلال تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية على نحو مستدام، والقضاء على الفقر، والتسامح السياسي والديني والثقافي، وحرية الرأي والتعبير، والتماسك الاجتماعي والشمولية، والمصالحة الوطنية، والحكم الرشيد، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها، وتيسير إعادة الإدماج وإعادة التأهيل،

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا التزامه بالعمل مع الأمين العام للسعي بجميع السبل الممكنة إلى منع نشوب النزاعات المسلحة والعمل على إنهائها في أفريقيا، بما في ذلك من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة في أفريقيا بصورة شاملة ومتكاملة وعلى نحو مستدام عن طريق تعزيز الحوار والوساطة والمشاورات والمفاوضات السياسية، وغير ذلك من الوسائل السلمية، والقيام في نفس الوقت بتعزيز الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام،

”ويذكّر مجلس الأمن بالحاجة إلى عمليات شاملة وفعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما فيها العمليات المتعلقة بالإفراج عن الأطفال المرتبطين سابقا بقوات مسلحة أو جماعات مسلحة وإعادة إدماجهم، بمشاركة الأفراد المتضررين والمجتمعات المحلية، مع احترام ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب، ويشجع على بذل المزيد من الجهود على الصعد الوطنية

والمحلية لجعل عملية إعادة الإدماج المذكورة عملية مستدامة وملائمة ومناسبة من حيث توقيتها ومراعية للمنظور الجنساني،

”ويؤكد مجلس الأمن أن إصلاح قطاع الأمن في بيئات ما بعد انتهاء النزاع يكتسي أهمية حاسمة في توطيد السلام والاستقرار، وتعزيز جهود الحد من الفقر، وفي النهوض بسيادة القانون والحكم الرشيد، وبسط الدولة سلطتها الشرعية، والحيلولة دون سقوط البلدان مجددا في النزاع، ويؤكد كذلك، في هذا الصدد، أن وجود قطاع أمني يتسم بالفعالية والكفاءة المهنية ويخضع للمساءلة ووجود قطاعين لإنفاذ القانون والعدالة يتيسر الوصول إليهما ويتسمان بالنزاهة أمور ضرورية بنفس القدر لإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة،

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا قراره 2532 (2020) ويكرر المطالبة بوقف شامل وفوري للأعمال العدائية وبتطبيق هدنة إنسانية دائمة في جميع الحالات المدرجة في جدول أعماله، بما في ذلك الحالات القائمة في أفريقيا،

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية تهيئة بيئة تؤدي إلى المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الخارجة من النزاعات، ويهيب بمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والشركاء كافةً دعم جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تعزيز الإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي،

”ويسلّم مجلس الأمن بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام ولا يمكن تحقيق السلام بدون تنمية مستدامة، وبأن العمل الذي تقوم به كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وفقا للولاية المنوطة بكل منها، من خلال الدعم الذي تقدمه من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في البلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك في أفريقيا، يسهم في بناء السلام والحفاظ عليه في أفريقيا، عند الحد من احتياجات الناس، والتصدي للمخاطر التي تهدد برامج التنمية، وتعزيز القدرة على الصمود، بناءً على طلب تلك البلدان ووفقا لمبدأ الملكية الوطنية وللخطط والأولويات الوطنية،

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لاستدامة السلام في أفريقيا من خلال التنمية الاقتصادية، بما في ذلك تطوير البنى التحتية العابرة للحدود الوطنية والإقليمية، والتصنيع، والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل، والتحديث الزراعي، وتعزيز ريادة المشاريع، ويعرب عن الحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم للبلدان الأفريقية مع مراعاة أولوياتها واحتياجاتها الوطنية. وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس الأمن أيضا على أهمية سيادة القانون دعما للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ويلاحظ مجلس الأمن أيضا أن سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع تسلط الضوء على ضرورة بناء المؤسسات على نحو شامل لتعزيز الإدارة الاقتصادية الجيدة عن طريق تقوية مؤسسات الإدارة الضريبية والمالية دعما لفعالية تحصيل الإيرادات وآليات الرصد والتقييم وهياكل مكافحة الفساد من أجل ضمان المساءلة والشفافية،

”ويدرك مجلس الأمن ما لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، من ضمن عوامل أخرى، من تداعيات سلبية على استقرار عدد من الدول الأفريقية، بما في ذلك بسبب

الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي، ويشدد على ضرورة قيام حكوماتها والأمم المتحدة بوضع استراتيجيات مناسبة لتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بتلك العوامل،

"ويشير مجلس الأمن إلى الصلة بين النزاعات المسلحة وأعمال العنف وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات وخطر المجاعة، ويدعو جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ويحثها على حماية البنية التحتية المدنية وعلى ضمان حسن سير النظم الغذائية والأسواق، ويدعو الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى العمل معا على دعم البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة مع أخذ أولوياتها في الاعتبار، لتعزيز أمنها الغذائي، من أجل وضع الأساس للحفاظ على السلام،

"ويقر مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، في الوقت الذي تستجيب فيه للجائحة وتتعافى منها،

"ويرحب مجلس الأمن بالتزام البلدان الأفريقية المستمر بالتنفيذ الكامل لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن وأولوياته بضمان وتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جميع مراحل عمليات اتخاذ القرارات بشأن السلام والأمن والتنمية، بسبل منها تعميم المنظور الجنساني، ومواصلة الالتزام بزيادة عدد النساء في صفوف حفظة السلام المدنيين والعسكريين على جميع المستويات وفي جميع المناصب، بما في ذلك مناصب القيادة العليا. ويدعو مجلس الأمن كذلك إلى التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على نحو تام وفعال،

"ويسلم مجلس الأمن بأن على الشباب أن يشاركوا بنشاط في تشكيل السلام الدائم والإسهام في العدالة والمصالحة، ويؤكد من جديد حقهم في التعليم وإسهامهم في تحقيق السلام والأمن،

"ويسلم مجلس الأمن بالدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه منظمات المجتمع المدني في النهوض بالسلام والأمن في أفريقيا، وفي الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها،

"ويؤكد مجلس الأمن على المساهمة الهامة التي يقدمها أفراد حفظ السلام وبعثات حفظ السلام في صون السلام والأمن في أفريقيا. ويشدد المجلس على أهمية استمرار العمليات والحفاظ على قدرة عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على إنجاز المهام ذات الأولوية المنوطة بها. ويرحب المجلس بالجهود الجارية التي تبذلها الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة في هذا الصدد. ويشدد المجلس على أن التعافي بعد انتهاء الجائحة في أفريقيا قد يستفيد من عمليات الأمم المتحدة للسلام، حسب الاقتضاء وفي حدود ولاياتها وقدراتها، وقد أعرب المجلس في هذا الصدد عن قلقه البالغ إزاء التهديدات الأمنية والهجمات الموجهة ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ويشدد على أهمية سلامة حفظة السلام وأمنهم،

"ويلاحظ مجلس الأمن أن التنفيذ الناجح للمهام العديدة التي يمكن أن تُسند إلى عمليات حفظ السلام في مجالات إصلاح قطاع الأمن؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وسيادة القانون والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان يستلزم فهما للترابط الوثيق بين الأمن والتنمية ويقتضي التصرف انطلاقا من منظور يراعي هذا الترابط. وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس مع التقدير المساهمة التي يقدمها حفظة السلام وبعثات حفظ السلام في الجهود المبكرة الرامية إلى بناء السلام بسبل منها تهيئة بيئة مواتية تمكن من الانتعاش الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية،

”ويرحّب مجلس الأمن بالدور الهام الذي تقوم به لجنة بناء السلام، ويشدد على ضرورة إدماج بناء السلام والحفاظ عليه في الجهود الرامية إلى إعادة البناء على نحو أفضل في أفريقيا،

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا أهمية معالجة الظروف الأساسية التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في أفريقيا، بسبل منها كفالة الإنعاش وإعادة الإعمار على الصعيد الوطني، وتعزيز الحوكمة الجيدة، وتيسير التنمية الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا، من خلال أمور منها إيجاد فرص العمل، والتشجيع على مباشرة الأعمال الحرة، وتوفير التعليم وخدمات الرعاية الصحية من أجل تعزيز رفاه سكانها،

”ويسلم مجلس الأمن بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في فهم الأسباب الجذرية للعديد من النزاعات الأقرب إلى أوطانها وفي التأثير على منعها أو تسويتها، نظرا لمعرفتها بمناطقها، ويشجع الأمم المتحدة على التعاون عن كثب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، بسبل منها تنسيق الجهود الدولية لدعم البلدان الأفريقية أثناء معالجتها للأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز الشمول في تعافيها بعد انتهاء الجائحة“.
